مجموعة من أكبر البنوك المركزية تعهدت بمواصلة تقديم الحوافز النقدية

«الوطني»: الأوضاع الاقتصادية في أوروبا تبعث على التفاؤل

قالت تقرير النقد الاسبوعي لبنك الكويت الوطني لقد عقدت مجموعة من كبار البنوك المركزية حول العالم اجتماعا خلال الاسبوع الماضي منهم بنك انكلترا المركزي والبنك المركزي الاوروبي والبنك المركزي الاسترالي. هذا وقد قرر كل من البنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك انكلترا والبنك المركزي الاوروبي الاستمرار في تقديم الحوافز النقدية المقدمة حاليا. اما في الولايات المتحدة الامريكية، فقد اصدر البنك الاحتياطي الفدرالي ملخص اجتماع الشهر الماضي اشار فيه الى ان تراجع المعطيات الاقتصادية للبلاد يعود إلى عوامل اقتصادية معينة مثل تراجع نسبة البطالة وتغيير سياسة البنك الفدرالي المتعلقة باسعار الفائدة المخفضة. كما صرح محافظ البنك المركزي الاوروبي ماريو دراغي ان البنك مستعد للبدء بشراء السندات الحكومية من الدول الاوروبية التي ترزح تحت عبء الدين وذلك عندما تتمكن هذه الدول من العمل وفق الشروط الموضوعة، اما بنك انكلترا فقد امتنع عن زيادة برنامج شراء الاصول مع المحافظة على اسعار الفائدة عند اقل مستوياتها على الاطلاق. من ناحية اخرى، فقد اخفض البنك المركزي الاسترالي سعر الفائده من 3.5 في المئة الى 3.25 في المئة.

«المركزي الأوروبي» مستمر في تقديم الحوافز النقدية

واضاف التقرير بدأ اليورو الاسبوع على نحو ايجابي خاصة وأن تقارير البطالة قد اتت طبقا للتوقعات، حيث بدأ الاسبوع عند 1.2860 واستمر عند هذا النحو تقريباً بسبب ثقة المستثمرين بالسوق واقدامهم المتزايد على المخاطرة، ما دفع باليورو صعودا خاصة مع التقارير الايجابية الصادرة عن البنك المركزي الاوروبي ليتجاوز سعره حد الـ1.3000، اذ استمر بالارتفاع على اثر البيان الذي ادلى به دراغي والذي اكد فيه على تقديم الكثير من الدعم إلى الدول الاوروبية التي تعاني من عظم اعباء الديون، ما دفع باليورو ليرتفع إلى اعلى مستوى عند 1.3070 وليقفل الاسبوع عند 1.3045. اما الجنيه الاسترليني فقد شهد اسبوعا متقلبا بسبب تخوف السوق من الاوضاع الاقتصادية المتقلبة في بريطانيا، وذلك مع تاكيد البنك المركزي الاوروبي استعداده للمساعدة عند الحاجة، فقد افتتح الجنيه الاسترليني الاسبوع عند 1.6140 ليتراجع يوم الاربعاء مع تراجع مؤشر مدراء المشتريات ليصل إلى 1.6067. ارتفع الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الامريكي بعد ان امتنع بنك انكلترا عن تعزيز برنامج شراء الاصول، ليصل إلى 1.6217 ثم اقفل الاسبوع عند 1.6236. من ناحية اخرى، افتتح الين الياباني الاسبوع عند 77.96 ثم استمر بالتراجع مقابل الدولار الامريكي على طول الاسبوع، ثم ارتفع يوم الجمعة إلى 78.87 قبيل بدء البنك المركزي الياباني بعقد اجتماع سيستمر لمدة يومين اثنين لهدف القيام بالمزيد من التدابير لخفض سعر الين والذي من شأنه ان يعزز من حجم الصادرات، وبالتالي فقد اقفل الين الاسبوع عند 78.67، اما الدولار الاسترالي فقد شهد تراجعاً مطولا منذ بداية الاسبوع بعد ان اقدم البنك المركزي الاسترالي على خفض اسعار الفائدة، حيث بدأ الاسبوع عند 1.0378 ثم تراجع يوم الجمعه إلى 1.0152 ليقفل الاسبوع اخيرا عند 1.0187.

ومضى: شهد قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الامريكية بعض التحسن خلال الشهر الماضي اتى أسرع من المتوقع، وهو الذي يعطي بعض الآمال فيما يتعلق بالاقتصاد الامريكي وهو الاقتصاد الاكبر في العالم، خاصة بعد ان فقد زخمه السابق خلال النصف الاول من العام الحالي، فقد ارتفع مؤشر PMI إلى اعلى مستوى له لفترة الاشهر الستة الاخيرة ليصل إلى 55.1 بعد ان بلغ 53.7 خلال شهر اغسطس. وبما انه في حال تجاوز المؤشر حد الـ50 فهو دلالة على النمو الاقتصادي، فإن المؤشر تمكن من تجاوز التوقعات التي قضت ان يبلغ 53.4، مع العلم ان استمرار هذا المؤشر في الارتفاع من شأنه ان يعوض عن فترة الانكماش الاقتصادي التي مرت بها البلاد والتي استمرت لثلاثة اشهر متتالية، كما من شأنه ان يساعد في توفير المزيد من الوظائف في السوق.

وزاد: ارتفع عدد طلبات تعويضات البطالة بشكل اتى دون التوقعات وهو الذي يدل على تحسن غير متكافئ في سوق العمل، فقد ارتفع عدد المطالبين بتعويضات البطالة بـ4.000 شخص ليصبح العدد الاجمالي 367.000 شخص وهو ما يقع دون حد 370.000 شخص والمتوقع من قبل وزارة العمل. وفي حال تمكن المشرعين الامريكيين خلال الفترة القادمة من تدارك تبعيات انتهاء فترة الاعفاءات الضريبية والتي سينجم عنها ارتفاع في حجم الضرائب والاقتطاعات في الانفاقات، فإن عدد التوظيفات سيرتفع بشكل اكبر في البلاد.

تراجع تكاليف القروض في إسبانيا بعد عملية بيع السندات الحكومية

من هذا المنطلق، شهد الاقتصاد الامريكي المزيد من الوظائف المتوفرة في سوق العمل بلغت 114.000 وظيفة اضافية خلال شهر سبتمبر بعد ان بلغ هذا العدد 142.000 وظيفة اضافية خلال شهر اغسطس، اما نسبة البطالة فقد شكلت مفاجأة للسوق حيث تراجعت من 8.1 في المئة إلى 7.8 في المئة وهي النسبة الادنى منذ ان تولى الرئيس باراك اوباما السلطة خلال شهر يناير من عام 2009. هذا التراجع الحاصل في نسبة البطالة من شأنه ان يمنح الرئيس اوباما فرصة جديدة للتطرق إلى موضوع تحسين اقتصاد البلاد.

واعلنت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة عن استعدادها لتعديل حجم البرنامج الشهري لشراء الاصول وذلك لغاية تقليل المخاطر المرتبطة بالبرنامج، مثل احلال الفوضى في الاسواق المالية والتسبب بارتفاع مستوى التضخم. وقد اعلن محافظ البنك الفيدرالي بن برنانكي وغيره من المشرعين في اجتماعهم الشهر الماضي عن استعداد البنك لشراء ما قيمته 40 مليار دولار امريكي من سندات الرهونات العقارية كل شهر لهدف تحفيز النمو وخفض مستويات البطالة. وبحسب محضر الاجتماع الاخير للجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، فإن كافة الاعضاء على ثقة بأنه يمكن تدبر امر هذه المخاطر باعتبار ان اللجنة قادرة على تعديل عمليات الشراء كما تقتضي الحاجة، وذلك تبعاً لأي تطورات اقتصادية قد تطرأ او اي تغييرات يمكن ان تحدث فيما يتعلق بتقييم فعاليتها وتحديد التكاليف التي ستترتب عليها، بالإضافة الى ذلك، تضمن محضر الاجتماع مباحثات مفصلة لتكاليف شراء السندات والفوائد الناجمة عنها، حيث عبّر بعض الاعضاء عن تخوفهم من قدرة هذا البرنامج على احداث تغيير وتقديم المساعدة اللازمة في هذا الخصوص، اذ افاد بعض الاعضاء ان عمليات الشراء هذه قد تتسبب ببعض التعقيدات على الجهود التي تبذلها اللجنة لايقاف العمل بالسياسة النقدية عندما يصبح من المناسب القيام بذلك. كما يشير محضر الاجتماع الى ان العديد من الاعضاء يؤكدون على ضرورة وضع حدود معينة لمستويات البطالة والتضخم باعتبار ذلك طريقة افضل لتقديم الارشاد والتوجيه خلال الفترات اللاحقة، وخاصة فيما يتعلق بالمدة المطلوبة لابقاء اسعار الفائدة الاساسية عند ما يقارب الصفر. ومن ناحية اخرى، صرح بعض المسؤولين الرسميين أن مسالة وضع تلك الحدود تعتبر غير فعالة للسيطرة كليا على التعقيدات المحيطة باقتصاد البلاد والسياسات المتبعة فيها، او انه يمكن تفسيرها على نحو خاطئ باعتبار انها قد تتسبب برد فعل تلقائي للمزيد من السياسات.

البنك المركزي الأوروبي

تبعاً للاحتفاء الذي قوبل به اجتماع لجنة السياسة النقدية التابعة للبنك المركزي الاوروبي والمنعقد خلال الشهر الماضي وحيث افصح المحافظ ماريو دراغي عن خطة البنك لشراء السندات، فإن الاجتماع الاخير والمنعقد يوم الخميس الماضي لم يقدم اي مفاجآت تذكر، فالبنك المركزي الاوروبي قد ابقى على معدل الفائدة الاساسي ثابتاً عند ادنى مستوياته على الاطلاق «0.75 في المئة» وهو الامر الذي كان متوقعاً بالفعل، وقد صرح دراغي بانه لم يتم التباحث بصدد خفض سعر الفائدة إلى مستويات اخرى، وهو ما يشير إلى ان احتمال القيام بذلك ما يزال بعيداً. هذا وقد اكد دراغي ان الامر الآن يقع بين ايدي اسبانيا لبدء العمل في برنامج المعاملات النقدية الصحيحة، واضاف بان البنك المركزي جاهز في اي وقت لشراء السندات ليتمكن من تخفيف اعباء الديون على المنطقة، وهو الامر الذي انعكس ايجاباً على اسواق تداول العملات الاجنبية ودفع اليورو صعوداً مقابل الدولار الامريكي. من ناحية اخرى، اثنى دراغي على الجهد الذي تبذله اسبانيا واشار الى الخطوات الاستثنائية التي قامت بها الحكومة لغاية الآن وخلال هذه الفترة القصيرة، واضاف دراغي بان القرارات المتعلقة ببرنامج المعاملات النقدية الصحيحة قد ساهمت في تخفيف حدة التوترات في الاسواق المالية خلال الاسابيع الاخيرة، وبالتالي فقد بددت المخاوف في حصول الاسوأ. كما صرح برنانكي بانه من الضروري ان تقوم الحكومات حالياً بالاستمرار في تنفيذ الخطوات اللازمة لتقليل الاختلالات النقدية والهيكلية وذلك إلى جانب بدء العمل بتدابير اعادة الهيكلة في القطاع المالي.

الاقتصاد الأمريكي شهد تحسناً في الوظائف المتوافرة بلغ 114 ألف وظيفة

وابقى بنك انكلترا المركزي يوم الخميس على سياسته النقدية من دون تغيير خاصة وأن الاقتصاد البريطاني قد بدأ يظهر بعض علامات التحسن من جديد، ومن المتوقع ان يقوم المشرعين لدى البنك المركزي بضخ ما قيمته 50 مليار جنيه استرليني من التمويلات الاضافية في اقتصاد البلاد خلال الشهر المقبل وذلك لتعزيز عملية النمو الاقتصادي، بالرغم من قرار البنك بعدم احداث اي تغيير على اسعار الفائدة الاساسية وذلك عند 0.5 في المئة فضلاً عن المحافظة على برنامج التيسير الكمي عند 375 مليار جنيه استرليني. من ناحية اخرى، شهدت البلاد خلال الربع الثالث ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الانتاج بعد التراجع الحاصل خلال الفترة الماضية بسبب العطلات الرسمية الاضافية والتي اخرت في النمو الاقتصادي للبلاد. هذا وقد اعرب اعضاء لجنة السياسة النقدية عن ثقتهم بنجاح خطة الاقراض الجديدة والتي تهدف إلى تحفيز منح القروض لتتمكن اخيراً من دعم عملية التعافي الاقتصادي، مع العلم ان قطاع الاعمال يعاني بعض نقاط الضعف فيه وبالتالي فإن مخطط منح القروض الجديد يقف امام اختبار حالياً ليتمكن من تحديد مدى فعاليته.

بنك إنكلترا يضخ 50 مليار جنيه تحويلات إضافية لتعزيز الاقتصاد

الدليمي: نوفر الدعم المادي واللوجيستي للشباب أصحاب المبادرات

«تساهيل» أول حاضنة قطاع خاص لتبني المشاريع الصغيرة

كشف الخبير الاقتصادي والمالي عدنان الدليمي عن قيام القطاع الخاص بطرح مبادرة جديدة لأول مرة لدعم الشباب الكويتي من اصحاب المبادرات والافكار النوعية من خلال انشاء اول حاضنة للمشاريع الصغيرة يتبناها القطاع الخاص وذلك في اطار توجيهات سمو امير البلاد الشيخ صباح جابر الاحمد الصباح بتفعيل دور القطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي.

وقال الدليمي في تصريح صحافي ان المبادرة الجديدة تم تحويلها الى واقع عملي من خلال تأسيس مركز تساهيل لتطوير المشاريع الصغيرة - تساهيل - الذي سيكون اول مركز نوعي في الكويت يؤسسه القطاع الخاص لبناء وتطوير الشباب الكويتي الواعد ليكون دعامة لمستقبل الكويت عبر التوظيف الامثل والعلمي لتقنيات المعلومات والانترنت بشكل تجاري واقتصادي عبر تبني افكار اصحاب المبادرات.

عدنان الدليمي

اضاف ان فكرة تأسيس مركز تساهيل لتطوير المشاريع الصغيرة - تساهيل- لم تأت من فراغ بل جاءت بعد دراسات عديدة ومكثفة من رجال الاعمال من اصحاب الخبرات العلمية والعملية لبحث كيفية الاستفادة القصوى من شبابنا، الذي هو بأمس الحاجة الى من يتبنى افكاره وتفعيلها على ارض الواقع بشكل اقتصادي، لافتا الى ان هدف انجاح المشروع التجاري بالنسبة للمبادرين المبتدئين اصحاب المشاريع الصغيرة، لا يقتصر على عملية التمويل او الدعم المادي فقط، وانما يتعدى ذلك بكثير الى تقديم كافة اشكال الدعم اللوجستي والتسويقي والتدريب والتأهيل، وهذه العوامل تعتبر من أهم عناصر النجاح، وهو ما توفره وتتميز به حاضنة مركز تساهيل.

واشار الدليمي الى ان مركز تساهيل لتطوير المشاريع الصغيرة يوفر كافة وسائل الدعم كحاضنة للمبادرات للتغلب على المشكلات والمعوقات الاساسية التي تواجه المشروعات الصغيرة وذلك من خلال رؤية مبتكرة قائمة على ابتكار وتطوير اسلوب وادوات عملية وشاملة وفعالة قائمة على التوظيف الامثل للموارد المتاحة وتوفير البيئة الملائمة لتحقيق النجاح لمشاريع المبادرين في مجال تقنيات المعلومات والانترنت.

«هوندا» تسحب 489 ألف سيارة من أمريكا وأوروبا

«رويترز»: قالت هوندا موتور إنها ستستدعي نحو 489 الف سيارة من طراز سي.آر-في بالولايات المتحدة واوروبا بعد اكتشاف امكانية تسرب مياه الأمطار إلى مفتاح التحكم الكهربائي بالزجاج من باب قائد السيارة وهو ما قد يؤدي لسخونة المفتاح ونشوب حريق.

وقالت متحدثة باسم هوندا امس إن شركة صناعة السيارات اليابانية ستستدعي نحو 220 الف سيارة سي.آر-في متعددة الاستخدامات في اوروبا ونحو 268 الفا في الولايات المتحدة واقل من مئة سيارة في افريقيا. ويرجع تاريخ انتاج السيارات المستدعاة للفترة بين 2002 و2006.

وقالت المتحدثة إن الشركة تلقت خمسة تقارير عن نشوب حرائق لكن لم تحدث حوادث او اصابات بسبب هذه المشكلة.

ولم تذكر هوندا ثالث اكبر شركة يابانية لصناعة السيارات تقديرا لتكاليف هذا الاستدعاء.

وتأتي هذه الخطوة بعدما استدعت هوندا اكثر من 600 الف سيارة اكورد متوسطة الحجم في أمريكا الشمالية لاصلاح مشكلة احتمال تسرب زيت المقود المعرّز وهو ما قد يؤدي لنشوب حريق تحت غطاء مقدمة السيارة.

البورصات الأوروبية: مؤشرات إيجابية وسط تحذيرات من الإفراط في التفاؤل

جنيف - «كونا»: سجلت مؤشرات اداء البورصات الاوروبية ارتفاعا ملحوظا تراوحت نسبته بين 12 في المئة في بورصة اثينا و1.5 في المئة في بورصة وارسو لتحمل بعضا من التفاؤل للمستثمرين بعد اسابيع من القلق في عمليات التداول.

وكلل مؤشر «يورو ستوكس» هذا الارتفاع مسجلا صعودا بلغت نسبته 3.1 في المئة مقارنة باعمال الاسبوع الماضي مستفيدا من الاقبال على اسهم شركات كافة القطاعات المطروحة للتداول التي ارتفعت بنسب تراوحت بين 5.1 في المئة في قطاع صناعة السيارات و0.2 في المئة في قطاع شركات تجارة المواد الخام.

ويحذر محللون من الافراط في التفاؤل بتلك النتائج اذ ما تزال السحب الكثيفة تملأ سماء التوقعات الاقتصادية والتعامل مع تلك النتائج الايجابية كشعاع ضوء خافت في خضم خريف البورصات الاوروبية.

وتتفق اغلب آراء المحللين على ان معظم تلك النتائج الايجابية هي على الارجح «رد فعل عفوي على بعض القرارات والتصريحات غير المرتبطة بخطوات فعلية ملموسة للتعامل مع الازمة المالية والاقتصادية».

ويشير المحللون في هذا السياق الى تصريح وزير الاقتصاد الاسباني لويس دي غيندوس بان بلاده «لا تحتاج الى حزمة انقاذ اوروبية على الاطلاق وان الشروط المطلوبة لتدخل البنك المركزي الاوروبي في اسواق السندات عن طريق البرنامج المخصص لذلك متطابقة مع ما قامت به الحكومة الاسبانية حتى الآن».

بيد ان وصف محافظ البنك المركزي الاوروبي ماريو دراغي اثناء اجتماعي محافظي البنوك المركزية الاوروبية في سلوفينيا الخميس الماضي بان الموقف الاقتصادي الاسباني «يواجه تحديات بركبة رغم ما قامت به مدريد من خطوات ايجابية واسعة».

في المقابل جاء تصريح رئيس الوزراء اليوناني ساماراس بان بلاده «لن تستطيع الاستمرار من دون الحصول على الشريحة الثانية من المساعدات الاوروبية» وان الطرق المثالية لحل ازمة بلاده تكمن في «قبول البنك المركزي الاوروبي لتكلفة اقراض منخفضة على الديون اليونانية او تعديل آجال استحقاق السندات او اعادة رسملة البنوك اليونانية عن طريق صندوق الاستقرار الاوروبي»، في الوقت ذاته تبقى البيانات الاقتصادية الراهنة ضعيفة جدا مع تراجع نتائج المعاملات الاقتصادية خلال الأشهر الماضية بوتيرة اعمق مما كان متوقعا ما ادى الى دخول منطقة اليورو في ركود اقتصادي ثان خلال اقل من ثلاثة اعوام. كما يتزامن هذا مع بقاء مشكلة شراء السندات الحكومية المتعثرة في منطقة اليورو مرهونة بقيام الحكومات الأوروبية المتعثرة بطلب مساعدات من البنك المركزي الاوروبي مع موافقة تلك الحكومات على الشروط المرتبطة ببرنامج الدعم المالي.

«مرسيدس-بنز» البطل الجديد في الوزن الثقيل على الطريق

سيارة GL 63 AMG

أحدثت سيارة مرسيدس-بنز GL 63 AMG ضجة كبيرة حول العالم بظهورها الأول في موسكو في شهر أغسطس المنصرم، حيث غيّرت من المفاهيم الأساسية لفئة سيارات الـ SUV الكبيرة الفاخرة، مجسدة بذلك بطلاً حقيقياً في الوزن الثقيل على الطريق. من تصميم وإنتاج مصنع قسم الأداء في مقاطعة افالترباخ، تتألق GL 63 AMG، اكثر سيارات الـSUV ذات السبع مقاعد قوة في العالم، بأدائها العالي حيث تصل سرعتها من السكون إلى 100 كم/ساعة في غضون 4.9 ثوان، وتبلغ سرعتها القصوى 250 كلم/ساعة «تم حدّها إلكترونيا». كما أنها تجمع ما بين التكنولوجيا المتطورة مع أقصى درجات الراحة، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من التجهيزات القياسية والقوة والتصميم الرائع.

بقوة أداء جبارة وحركة انسيابية تتسم بالخفة والرشاقة، تأتي GL 63 AMG الجديدة بمحرك V8 توربو سعة 5.5 لترات وبقوة 557 حصانا وعزم دوران بمقدار 760 نيوتن متر. ووفرت خاصية AMG RIDE CONTROL الرياضية بالإضافة إلى نظام التعليق ACTIVE CURVE توازنا مثالياً يجمع بين الديناميكية العالية في القيادة مع توفير أقصى درجات الراحة.

ويقول فرانك بيرنتالر، مدير المبيعات والتسويق لعلامة مرسيدس-بنز في دايملر الشرق الأوسط والأدنى: «مع سيارة GL 63 AMG الجديدة تكون تشكيلة سيارات الدفع الرباعي لدينا قد اكتملت. ترتكز السيارة الجديدة بوجه خاص على المزج بين الديناميكية والأناقة، وذلك كمثيلاتها مثل ML 63 AMG التي تم كشف النقاب عنها مؤخرا، وسيارتي G 63 AMG و G 65 AMG الرائعتين. تجمع GL 63 AMG الفريدة من نوعها في فئتها، بين الراحة القصوى التي توفرها الفئة-S بقوة الأداء المتوفر في سيارات AMG صالون الرياضية.

يعتبر سوق الشرق الأوسط وما يوفره من فرص نمو محتملة، من أهم الأسواق بالنسبة لـ AMG، العلامة التجارية الخاصة بالأداء لعلامة مرسيدس-بنز. ويعتبر هذا السوق عنصر رئيسي في الاستراتيجية المستقبلية الطموحة بعنوان «AMG Performance 50»، سعياً للاحتفال بالذكرى الـ50 لشركة مرسيدس-AMG».

انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار

انخفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليسجل 0.280 دينار في حين انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الى مستوى 0.365 دينار.

وقال بنك الكويت المركزي ان سعر صرف الجنيه الاسترليني استقر مقابل الدينار ليصل الى 0.452 دينار في حين ظل سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0.003 دينار بينما ارتفع سعر صرف الفرنك السويسري ليسجل 0.301 دينار.

وفي موازاة ذلك وبعد نحو عامين من فكرة انشاء الية انقاذ دائمة لدعم منطقة اليورو تترقب الاسواق الاوروبية حاليا اطلاق وزراء المالية منطقة اليورو في اجتماعهم غدا اطلاق صندوق الانقاذ الذي يقدر بنحو 500 مليار يورو ضمن الجهود المبذولة لتعزيز العملة الموحدة «اليورو» واحتواء تفاقم ازمة الديون السيادية الاوروبية. وتتصدر مهام الية الاستقرار المالي الاوروبي في المرتبة الاولى اقراض اسبانيا من أجل اعادة هيكلة القطاع المصرفي لديها الذي تضرر بشدة في وقت اظهر اختبار الملاءة للمصارف الاسبانية ان رابع اكبر اقتصادات القارة العجوز قد يحتاج نحو 60 مليار يورو لتعزيز رسملة المصارف الاسبانية. الى ذلك وبالنسبة لأكبر اقتصادات العالم اي الولايات المتحدة الامريكية فقد أشاد الرئيس باراك اوباما بتراجع معدلات البطالة في بلاده خلال سبتمبر الماضي لأدنى مستوياتها منذ يناير 2009 فيما اعتبر رسالة تذكير بان هذا البلد وصل الى حد تصعب معه العودة الى الوراء.